|  |
| --- |
| AR-prbanner-2012 |
|  |
| **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية تنظمان في بيروت**  **ورشة عمل اقليمية حول "الدستور الغذائي، ماذا يعني لبلدي؟"**  بيروت|30 اكتوبر- تشرين الأول، 2015  نظمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع المنسق الاقليمي للجنة الدستور الغذائي في الشرق الأدنى (لبنان)، ورشة عمل إقليمية لتعزيز معرفة دول الشرق الادنى بآليات عمل الدستور الغذائي بعنوان "الدستور الغذائي، ماذا يعني لبلدي؟"، وذلك يومي 29 و30 تشرين الأول 2015 في فندق الريفييرا في بيروت.  وشارك في ورشة العمل ممثلون عن دول الاقليم الاعضاء في الدستور الغذائي من الجزائر، ومصر، واليمن، وايران، والعراق والسودان، وليبيا، وتونس، وفلسطين، والبحرين، بالإضافة الى المشاركين من الوزارات والمؤسسات ذات الصلة في لبنان.  وقد تمّ افتتاح هذه الورشة بحضور ممثل منظمة الفاو في لبنان، الدكتور موريس سعادة، وممثلة منظمة الصحة العالمية في لبنان بالوكالة، الدكتورة أليسار راضي، ورئيس اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ومدير عام وزارة الزراعة، المهندس لويس لحود ممثلاً برئيسة مصلحة الصناعات الزراعية في لبنان، السيدة مريم عيد، ومدير عام مؤسسة المقاييس والمواصفات (ليبنور)، السيدة لينا درغام، وبمشاركة ممثلين عن المكاتب الاقليمية لكلتي المنظمتين وامانة الدستور الغذائي.  وتهدف هذه الورشة التدريبية الى تسليط الضوء على هيكلية هيئة الدستور الغذائي، ولجانها المختلفة وطريقة عملها وكذلك على خطتها الاستراتيجية للفترة 2014 -2019، وتحديد احتياجات الدول في الدعم التقني من أجل جعل عمل البلدان في الكودكس أكثر فعالية على المستويين الوطني والإقليمي، وفهم الخطوات والإجراءات المتبعة من قبل هيئة الدستور الغذائي لوضع مواصفات غذائية جديدة أو لتعديل مواصفات معتمدة.  كما تخللت ورشة العمل مناقشة استراتيجية اللجنة الاقليمية واستعراض حالات عملية لتكوين المواقف الوطنية  مثل وضع مواصفات لمنتج اللبنة والزعتر ومنتجات الحلال والسموم الفطرية في الفستق الحلبي والمشاكل التي تعانيها دول الاقليم في تطبيق المواصفات الصادرة عن الدستور الغذائي واقامت مجموعات عمل لاقتراح الحلول ووضع التوصيات.  في كلمته الافتتاحية، قال ممثل منظمة الفاو في لبنان، الدكتور موريس سعادة، " ساهم الدستور الغذائي في توحيد وسم الأغذية في جميع أنحاء العالم وساعد على تطوير الممارسات لمساعدة المنتجين على خفض ومنع التلوث. كما ساهم الدستور بتحسين الصحة الغذائية من خلال نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة"، وأضاف، " أجرى الدستور تحليلاً للمخاطر من أجل اتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بسلامة الأغذية. وتستند معايير سلامة الأغذية المذكورة فيه على المشورة العلمية التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عبر هيئات الخبراء المستقلة. وحيث لم يقم بوضع معايير مباشرة، وفّر الدستور مشورة مفصلة إلى الدول التي تسعى إلى وضع قواعد خاصة بها."  من جهتها، اشارت ممثلة منظمة الصحة العالمية بالوكالة، الدكتورة اليسار راضي، الى الجهود التي تبذلها المنظمة في دعم دول الاقليم لمواجهة التحديات المستجدة في ما يتعلق بسلامة الاغذية وانعكاس ذلك على الصحة العامة. وشددت على دور المنظمة في تعزيز التغذية والصحة البيئية وفي وضع المواصفات الدولية وزيادة الوعي في امور سلامة الغذاء.  واشارت السيدة لينا درغام، مدير عام مؤسسة المقاييس والمواصفات (ليبنور)،الى أن تفعيل مشاركة دول اقليم الشرق الادنى في اعمال الدستور الغذائي، هو أحد الاهداف الرئيسية لاستراتيجية الاعوام 2014-2019، وان هذه المشاركة لا يمكن أن تتم بشكل فاعل الا عبر فهم كامل للخطوات والاجراءات المتبعة من قبل هيئة الدستور الغذائي لوضع المواصفات وتحديثها، واطلاع شامل على هيكلية الهيئة ولجانها المختلفة وطريقة عملها.  اما ممثلة رئيس اللجنة الوطنية للدستور الغذائي ومدير عام وزارة الزراعة في لبنان، المهندسة مريم عيد،  فقد ركّزت على الجهود التي بذلها لبنان لتعزيز هيكلية الدستور الغذائي على المستوى الوطني حيث استطاع في ظروف صعبة أن يتولى أعمال منسق الاقليم طيلة 4 سنوات، واضعة ما تم اكتسابه من الخبرة بمتناول كل دول الاقليم. ودعت المهندسة مريم عيد الدول الاعضاء من خلال ممثليهم الى تعزيز التعاون والتنسيق في ما بينها على مستوى اللجان الوطنية للدستور الغذائي ونقاط الاتصال لان ذلك يعزز موقعها في صناعة قرارات هيئة الدستور الغذائي.  تأتي هذه الورشة ضمن نطاق برنامج سلامة الأغذية في منظمتي الفاو والصحة العالمية الهادف الى دعم قدرات دول الاقليم في تأمين غذاء آمن وسليم لمواطنيها، إذ أن أعمال هيئة الدستور الغذائي (الكودكس) والمواصفات الغذائية المعتمدة من قبلها تعتبر مرجعاً موثوقاً يرتكن اليه لضمان سلامة المستهلك. |